

سمير العبد الله⁽¹⁾ | Samir Alabdullah

السوريون في تركيا بعد سقوط نظام الأسد

بين خيار العودة وتحديات البقاء

Syrians in Turkey after the Fall of the Assad Regime

Between the Option of Return and the Challenges of Staying

ملخص

تبحث الدراسة في مستقبل السوريين المقيمين في تركيا، بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، من خلال البحث في خياراتهم بين العودة إلى سورية، أو الاستمرار في الإقامة في تركيا، أو الهجرة إلى دولة ثالثة. وتنطلق من فرضية مفادها أن التحوّل السياسي في سورية لم يؤدّ إلى إنهاء حالة اللجوء، بل أعاد تشكيلها ضمن تفاعل بين مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي حققها السوريون في تركيا، والأوضاع البنيوية السائدة في سورية، واتجاهات السياسات التركية بشأن اللاجئين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى تحليل البيانات الثانوية والأولية المستمدة من استبيان شمل 110 حالات من السوريين المقيمين في تركيا، واستند التحليل إلى مقاربات نظرية تشمل الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي واللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن سقوط نظام الأسد أعاد طرح خيار العودة، لكنه لم يحوّل إلى خيار واقعي وفوري عند غالبية السوريين، وما تزال اعتبارات الأمن والاستقرار وفرص العمل والخدمات الأساسية من أبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار العودة، فقد أسهمت سنوات اللجوء الطويلة في بناء مستويات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي داخل تركيا، فتعزز بذلك توجّه شريحة واسعة نحو الاستمرار في الإقامة فيها. تخلص الدراسة إلى أن مستقبل السوريين في تركيا سيتخذ مسارات متعددة، ما يشمل العودة التدريجية لبعض الفئات، واستمرار بقاء فئات أخرى، ما يعكس تعقيد العلاقة بين التحوّلات السياسية في بلد المنشأ وخيارات اللاجئين في البلد المضيف.

كلمات مفتاحية

سورية، تركيا، اللاجئين السوريون، العودة الطوعية، الاندماج، الحماية المؤقتة، الهجرة القسرية

(1) باحث أول في المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة، حاصل على دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. له العديد من الأبحاث في مجالات علمية محكمة، بالعربية والإنكليزية والتركية.

Abstract

The study examines the future trajectories of Syrians residing in Turkey following the fall of the Assad regime in December 2024, focusing on their choices between returning to Syria, remaining in Turkey, or migrating to a third country. The study is based on the premise that the political transformation in Syria did not bring the refugee situation to an end; rather, it reshaped it through the interaction of several factors, including the levels of social and economic integration achieved by Syrians in Turkey, the structural conditions prevailing in Syria, and the evolving Turkish policies toward refugees. The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on both secondary data and primary data collected through a field survey administered to 110 Syrians residing in Turkey. The analysis is further informed by theoretical perspectives on forced migration, social and economic integration, protracted refugee displacement, and voluntary return.

The findings indicate that the fall of the Assad regime has revived the prospect of return, but has not transformed it into an immediate or realistic option for the majority of Syrians. Considerations related to security, stability, employment opportunities, and access to basic services remain among the most significant factors shaping return decisions. The results also demonstrate that years of displacement have contributed to varying levels of social and economic integration within Turkish society, reinforcing the preference of a substantial segment of Syrians to remain in Turkey. The study concludes that the future of Syrians in Turkey is likely to follow multiple trajectories, including the gradual return of some groups and the continued residence of others, reflecting the complex relationship between political transformations in the country of origin and refugees' choices in the host country.

Keywords

Syria, Turkey, Syrian refugees, voluntary return, integration, temporary protection, forced migration

مقدمة

تشير أدبيات العودة الطوعية (Voluntary Re-patriation Literature) إلى أنّ انتهاء النزاعات المسلّحة لا يؤدي بالضرورة إلى عودة فورية للاجئين، بل يفتح مرحلة انتقالية تتداخل فيها اعتبارات الأمن وإعادة الإعمار واستعادة سبل العيش مع العوامل المرتبطة بدرجة الاندماج في مجتمعات اللجوء. وتؤكد الأدبيات المرتبطة بحلول اللجوء الدائمة (Durable Solutions) أن قرار العودة لا يُختزل في التحولات السياسية داخل بلد المنشأ، وإنما يتشكل من خلال تفاعل مجموعة من العوامل البنوية والمؤسسية والفردية. في هذا السياق، تذهب دراسات العودة الطوعية إلى أن العودة الدائمة ترتبط بتوافر الأمن والحماية وفرص كسب العيش، وإمكانية إعادة الاندماج في المجتمع المحلي. من ثم، يكون قرار العودة نتاجاً لتفاعل متعدد المستويات بين الشروط البنوية في بلد المنشأ، والسياسات العامة في بلد اللجوء، والاستراتيجيات الفردية والجماعية التي يطورها اللاجئون في مواجهة أوضاع اللجوء الممتد⁽⁵⁾.

في الحالة السورية، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها سورية بعد سقوط نظام الأسد، وما أثارته من نقاشات حول احتمالات عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، ولا سيما تركيا التي تستضيف أكبر تجمع للسوريين خارج سورية. لكن دراسة مستقبل السوريين في تركيا لا يمكن أن تنطلق من افتراض وجود علاقة مباشرة بين التحول السياسي والعودة، بل تتطلب فهماً للتفاعل بين الأوضاع المستجدة في سورية وبين التحولات التي شهدتها أحوال السوريين أنفسهم، خلال سنوات اللجوء الطويلة. انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على واقع السوريين في تركيا، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد، من خلال دراسة التفاعل بين التحولات السياسية في سورية، والسياسات التركية تجاه السوريين، وخياراتهم المستقبلية بين العودة والبقاء أو الهجرة إلى دولة ثالثة.

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخيرين تحولات بنيوية عميقة، ما انعكس بصورة مباشرة على أنماط الهجرة القسرية وإعادة تشكيل الجغرافيا السكانية فيها. وتُعدّ الحالة السورية مثالاً نموذجياً لهذه التحولات، فقد أفضت إلى واحدة من أكبر موجات اللجوء في التاريخ المعاصر، ودفعت ملايين السوريين إلى مغادرة بلادهم، تحت وطأة العنف والانهيار الاقتصادي وتدهور الأوضاع الأمنية، متجهين بصورة رئيسة إلى دول الجوار، وفي مقدمتها تركيا التي أصبحت الدولة المضيفة لأكثر تجمع للاجئين السوريين عالمياً⁽²⁾. في هذا السياق، طورت تركيا إطاراً مؤسسياً لإدارة وجود السوريين، ما تمثل في نظام "الحماية المؤقتة" الذي أتاح لهم الوصول إلى جملة من الخدمات الأساسية، من مثل التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب فرصة الدخول إلى سوق العمل. وقد أسهم هذا الإطار في تحقيق قدر من الاستقرار المعيشي للاجئين. لكنه أبقى، في الوقت ذاته، وضعهم القانوني ضمن حدود مؤقتة، من دون توفير مسار واضح للاستقرار طويل الأمد⁽³⁾، ما أدى إلى تشكّل نمط من الإقامة الممتدة التي تجمع بين الإدماج الجزئي والقيود البنوية. ومع امتداد أمد اللجوء، تحوّل الوجود السوري في تركيا، من حالة إنسانية طارئة إلى ظاهرة اجتماعية-اقتصادية مركبة، اتسمت بتشكّل شبكات إنتاج وتبادل اقتصادية، وبروز أنماط جديدة من الاندماج الحضري، إضافة إلى نشوء جيل جديد تلقى تعليمه داخل المؤسسات التعليمية التركية. لكن هذا الاندماج ظلّ محكوماً بإطار قانوني مؤقت، ما أفرز حالةً يمكن وصفها بـ "الاندماج غير المكتمل"، أي تحقّق مستويات من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، من دون استقرار قانوني دائم⁽⁴⁾.

(2) "Syria Refugee Response," UNHCR (2023), accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWAbS>

(3) "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (4/4/2013 no. 6458)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ, 15/06/2026 tarihinde erişilmiştir: <https://acr.ps/hBxWA8p>

(4) الاندماج في أدبيات الهجرة ليس عملية خطية تنتهي بالضرورة إلى الاندماج الكامل. إنما قد يتخذ أشكالاً جزئية أو غير مكتملة، نتيجة استمرار القيود القانونية والمؤسسية التي تحد من استقرار المهاجرين أو اللاجئين. في هذا السياق، تشير بعض الأدبيات إلى أن اللاجئين قد يحققون مستويات مرتفعة من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، مع استمرار هشاشتهم القانونية، وغياب مسارات واضحة للإقامة الدائمة أو المواطنة، وهي الحالة التي توصف أحياناً بالاندماج غير المكتمل (Incomplete Integration) أو الإدماج التفاضلي. تنطبق هذه المقاربة على حالة السوريين في تركيا، حيث أتاح نظام الحماية المؤقتة فرصاً واسعة للمشاركة في الحياة

الاقتصادية والاجتماعية، من دون أن يرافق ذلك إطار قانوني مستقر يضمن تسوية طويلة الأمد لوضعهم القانوني.

(5) يُنظر: سلطان بركات وغسان كحلوت، "عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار المستضيفة: دروس وعبر من تجارب عالمية مماثلة"، سياسات عربية، العدد 49 (آذار/ مارس 2021)، ص 15-20.

أولاً. مراجعة الأدبيات الأكاديمية

شهدت الأدبيات الأكاديمية المتعلقة باللجوء السوري في تركيا توسعاً ملحوظاً خلال العقد الأخير، بسبب حجم الظاهرة واستمرارها الزمني، وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة المضيفة. وقد عالجت هذه الأدبيات موضوع اللجوء السوري من زوايا متعددة، شاملة سياسات اللجوء وإدارة الحماية المؤقتة، وأنماط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وأحوال سوق العمل، والتعليم والصحة، إضافةً إلى رصد اتجاهات الرأي العام والخطاب السياسي تجاه السوريين. مع ذلك، فإن هذا التوسع الكمي في الدراسات لم يرافقه دائماً تطور مماثل في الأطر التفسيرية، فقد اتسمت نسبة مهمة من الأدبيات بطابع وصفي لا تفسيري. من ثم، يمكن تصنيف الأدبيات المتعلقة بالسوريين في تركيا ضمن اتجاهات بحثية رئيسة، وهي:

الاتجاه الأول

ركّز على سياسات اللجوء وإدارة الحماية المؤقتة، واهتم بتحليل تطور الاستجابة التركية للأزمة السورية منذ عام 2011، والانتقال من سياسة الباب المفتوح إلى بناء إطار مؤسسي وقانوني تمثل في نظام الحماية المؤقتة. وتناول الجوانب القانونية والتنظيمية لإدارة وجود السوريين، وبحث في قدرة المؤسسات التركية على التعامل مع التدفقات البشرية واسعة النطاق. تشير دراسات هذا الاتجاه إلى أن النموذج التركي وفّر مستويات مهمة من الحماية والوصول إلى الخدمات الأساسية، مقارنةً بالعديد من تجارب اللجوء الأخرى، إلا أنه في الوقت نفسه أبقى وضع السوريين ضمن إطار قانوني مؤقت لا يوفّر مساراً واضحاً نحو الإقامة الدائمة أو التجنيس على نطاق واسع⁽⁶⁾.

تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في هذه الخيارات، واستكشاف الكيفية التي تؤثر بها مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، والأوضاع البيئية في سورية، في تشكيل توجهات السوريين المستقبلية.

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن سقوط نظام الأسد لم يؤدّ إلى إنهاء حالة اللجوء السوري في تركيا، بل أعاد تشكيلها ضمن تفاعل ثلاث متغيرات رئيسة، وهي: مستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسوريين في تركيا، ويُقاس من خلال مؤشرات عدة، ومنها المشاركة في سوق العمل وإجادة اللغة التركية وطبيعة العلاقة بالمجتمع التركي المضيف. ومستوى الأوضاع البيئية في سورية، والظروف الأمنية والاقتصادية والخدمية فيها. ومستوى اتجاهات السياسات التركية بشأن اللاجئين السوريين. بناءً على ذلك، فإن تفضيلات السوريين بين العودة والبقاء لا تُفسّر بعامل منفرد، وإنما من خلال التفاعل بين هذه المتغيرات مجتمعة.

تأتي أهمية الدراسة من تناولها مرحلة انتقالية لم تحظَ بعد باهتمام كافٍ في الأدبيات المتعلقة باللجوء السوري، فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على مرحلة استمرار النزاع أو قضايا الاندماج وسياسات اللجوء، بمعزل عن التحولات السياسية في بلد المنشأ. تسعى الدراسة لسدّ هذه الفجوة، من خلال الربط بين التحولات السياسية في سورية وخيارات اللاجئين السوريين في تركيا، بالاستناد إلى بيانات ميدانية تعكس تصوراتهم واتجاهاتهم، كما تسعى لتقديم فهم أكثر تكاملاً للعلاقة بين التحولات السياسية وأنماط الاندماج وخيارات اللاجئين في سياقات ما بعد النزاع، فهي تحلل بصورة شاملة التحولات التي يشهدها ملفّ اللجوء السوري في تركيا، من خلال الجمع بين تحليل السياسات العامة والبيانات الميدانية، ما يتيح فهماً أعمق للتفاعلات المعقدة التي تحكم خيارات اللاجئين، في مرحلة انتقالية قد تعيد رسم ملامح واحدة من أبرز قضايا الهجرة القسرية في المنطقة.

(6) K. Kirişci, "Syrian Refugees and Turkey's Challenges: Going Beyond Hospitality," *Brookings* (12/05/2014) accessed on 01/06/2026 at: <https://acr.ps/hBxWA1i>; A. İdüygu and E. G. Aras, "Turkey's Response to Syrian Refugees: The State of the Art of the Temporary Protection Policy," *Istanbul Policy Center* (2016); Murat Erdoğan, *Suriyeliler Barometresi: Suriyelilerle Uyum İçinde Yaşamın Çerçevesi* (Ankara: Orion Kitabevi, 2020).

الاتجاه الثاني

بتحسّن الأوضاع الأمنية في بلد المنشأ فحسب، بل تتأثر أيضًا بفرص العمل والخدمات العامة والبنية التحتية، وإمكانية إعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بعد العودة. وتؤكد دراسات العودة الطوعية أن التحولات السياسية الكبرى لا تؤدي بالضرورة إلى عودة جماعية وفورية للاجئين، فقد أظهرت تجارب دولية عديدة، في البوسنة وأفغانستان والعراق، أن قرارات العودة تتشكل من خلال تفاعل معقد بين العوامل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وأن اللاجئين الذين أمضوا مددًا طويلة في دول اللجوء يميلون إلى تقييم خياراتهم المستقبلية، استنادًا إلى شبكات العلاقات والموارد التي طوروها خلال سنوات اللجوء.

على الرغم من أهمية هذه الأدبيات، فإن معظم الدراسات المتعلقة بالسوريين في تركيا أنجزت في سياق استمرار النزاع السوري، ما جعلها تركز بصورة أساسية على إدارة اللجوء أو الاندماج أو العودة، بوصفها موضوعات مستقلة. إن قلة من الدراسات تناولت، بصورة مباشرة، تأثير التحولات السياسية الكبرى في سورية على خيارات اللاجئين في دول الجوار، ويبدو هذا النقص أكثر وضوحًا في أعقاب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، فما تزال الأدبيات المتعلقة بهذه المرحلة محدودة للغاية. وانطلاقًا من هذه الفجوة البحثية، تسعى الدراسة لتطوير مقارنة تحليلية تربط بين ثلاثة مستويات: التحولات السياسية في بلد المنشأ، ومستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة. ويفترض هذا المدخل أن مستقبل السوريين في تركيا لا يمكن تفسيره من خلال متغير واحد فحسب، بل من خلال التفاعل بين هذه المستويات، بما يسمح بتحقيق فهم أكثر شمولًا لتعقيدات مرحلة ما بعد النزاع. لا يمكن تفسير خيارات السوريين في تركيا بعد سقوط نظام الأسد من خلال عامل واحد، لأنها تتشكل نتيجة تفاعل عوامل بنيوية وسياساتية وفردية عديدة. ولتفسير هذا التفاعل، تستند الدراسة إلى ثلاثة مداخل نظرية مترابطة، وهي: نظرية الهجرة القسرية، ونظرية الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ومقاربة اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية.

ركّز على أدبيات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، التي برزت بصورة متزايدة مع تحول اللجوء السوري من حالة طارئة إلى ظاهرة ممتدة. هذه الأدبيات تعدّ الاندماج عملية متعددة الأبعاد، شاملة المشاركة الاقتصادية وإتقان اللغة والوصول إلى التعليم والخدمات العامة، وبناء العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المضيف. لقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن السوريين في تركيا حقّقوا درجات متفاوتة من الاندماج، إلا أن هذا الاندماج لم يكن متجانسًا بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية⁽⁷⁾. في هذا السياق، طوّرت بعض الأدبيات مفاهيم تفسيرية تتجاوز الفهم التقليدي للاندماج، من مثل مفهوم "الهشاشة القانونية" (Legal Precarity) الذي يشير إلى الحالات التي يتمتع فيها اللاجئون بمستويات مرتفعة من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، مع استمرار عدم اليقين القانوني بشأن مستقبل إقامتهم. واستخدمت أدبيات أخرى مفهوم "الإدماج التفاضلي" (Differential Inclusion)، لتفسير الكيفية التي يُدمج من خلالها اللاجئون في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع استمرار استبعادهم من مجالات أخرى مرتبطة بالحقوق السياسية أو الاستقرار القانوني. توفر هذه المفاهيم إطارًا أكثر ملاءمة لفهم أوضاع السوريين في تركيا، مقارنةً بالتصورات الثنائية التي تفترض وجود اندماج كامل أو عدم اندماج.

الاتجاه الثالث

يتمثل في أدبيات اللجوء طويل الأمد، والعودة الطوعية التي اكتسبت أهمية متزايدة مع استمرار الأزمة السورية. تنطلق هذه الأدبيات من فرضية مفادها أن استمرار اللجوء لفترات طويلة يؤدي إلى تشكّل أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في بلد اللجوء، ما يجعل العودة قرارًا أكثر تعقيدًا من مجرد زوال أسباب النزوح الأولى. وفقًا لهذه المقاربة، لا ترتبط العودة الدائمة

(7) C. Lehmann, "Refugees and Employment Integration in Turkey," **Institute of Labor Economics (IZA)** 2018; A. Kaya, and Murat Erdoğan, *The Integration of Syrian Refugees in Turkey: The Role of Community and Social Cohesion* (Istanbul: Istanbul Bilgi University, 2019); Oytun Orhan and Oğuzhan Çinar, *Syrian Refugees in Turkey: Local Integration and Future Prospects* (Ankara: ORSAM Report, 2022).

نظرية الهجرة القسرية

مقاربة اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية

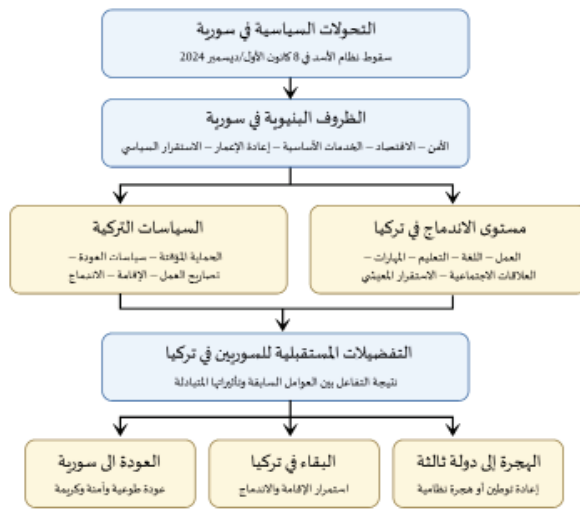
تمثل نظرية الهجرة القسرية أحد الأطر الأساسية، لفهم تحركات السكان الناتجة عن النزاعات المسلحة والانهيارات السياسية. تفترض هذه النظرية أن النزوح لا يحدث نتيجة قرارات فردية حرة، إنما استجابةً لبيئات قسرية تهدد الأمن الشخصي وسبل العيش. في الحالة السورية، ارتبطت موجات اللجوء التي بدأت عام 2011 بعوامل أمنية وسياسية واقتصادية دفعت ملايين السوريين إلى مغادرة البلاد. غير أن أهمية هذه النظرية لا تقتصر على تفسير أسباب الخروج، بل تمتد إلى تحليل استمرارية آثار النزوح في مراحل ما بعد النزاع. وحتى في حال حدوث تغيرات سياسية جوهرية، لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى إنهاء حالة اللجوء، لأن قرار العودة يبقى مرتبطاً بمدى تحسن الأحوال التي دفعت الأفراد إلى المغادرة أساساً. من ثم، تعدّ الدراسة سقوط نظام الأسد متغيراً سياسياً مهماً، لكنه ليس كافياً وحده لتفسير توجهات السوريين نحو العودة.

نظرية الاندماج الاجتماعي والاقتصادي

تنظر أدبيات الاندماج إلى العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، بوصفها عملية متعددة الأبعاد، وهي تشمل المشاركة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية. وتشير هذه الأدبيات إلى أن الاندماج لا يتحقق من خلال الإقامة الطويلة فحسب، بل من خلال تراكم الموارد والعلاقات الاجتماعية واكتساب المهارات اللغوية والمهنية. في حالة السوريين في تركيا، يمكن قياس الاندماج من خلال مجموعة من المؤشرات تشمل المشاركة في سوق العمل، وإجادة اللغة التركية، واستقرار السكن، والعلاقات الاجتماعية بمجتمع البلد المضيف، والاستفادة من الخدمات العامة. يفترض هذا المدخل أن ارتفاع مستويات الاندماج يزيد من احتمالات تفضيل البقاء، وقد ترتفع احتمالات العودة لدى الفئات الأقل اندماجاً أو الأكثر ارتباطاً ببلد المنشأ.

تشير أدبيات اللجوء طويل الأمد إلى الحالات التي يستمر فيها وجود اللاجئين في بلد اللجوء سنوات طويلة، من دون الوصول إلى حل دائم، وتشكل خلال هذه السنوات أنماط جديدة من الروابط الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، التي تجعل العودة أكثر تعقيداً مما تفترضه المقاربات التقليدية. تؤكد أدبيات العودة الطوعية أن العودة الدائمة لا ترتبط بتحسّن الأوضاع السياسية أو الأمنية في بلد المنشأ فحسب، بل تتطلب أيضاً توافر فرص العمل والخدمات الأساسية والبنية التحتية، وإمكانية إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية. من هذا المنطلق، تُعدّ العودة قراراً تفاوضياً يتشكل عبر الموازنة بين الفرص والمخاطر، في كل من بلد المنشأ وبلد اللجوء.

النموذج التفسيري للدراسة

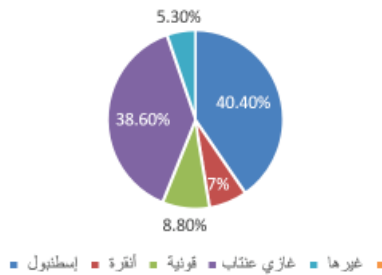


الشكل (1): النموذج التفسيري لخيارات السوريين في تركيا بعد سقوط نظام الأسد
من إعداد الباحث

ثانياً. توجهات السوريين المقيمين في تركيا تجاه خيارات العودة

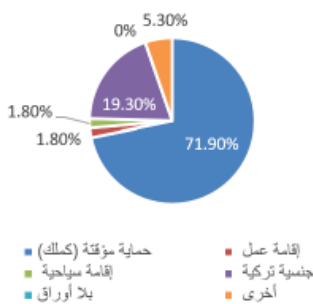
تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث المسحية (Sur-

الولاية التي تقيم فيها



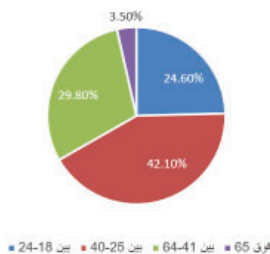
ينبغي النظر إلى نتائج الدراسة بوصفها مؤشرات على الاتجاهات العامة، أكثر من كونها نتائج قابلة للتعميم الإحصائي على جميع السوريين في تركيا. من حيث نوع الإقامة، كانت نسبة حاملي الحماية المؤقتة (الكملك) 72 % تقريبًا، والمجنّسين 19 % تقريبًا.

نوع الإقامة

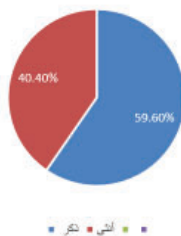


من حيث الجنس، 60 % تقريبًا من الذكور و40 % تقريبًا من الإناث، وتركزت الفئة العمرية الغالبة ضمن الشريحة 40-25 عامًا، بنسبة 42 % تقريبًا، وهي الفئة النشطة اقتصاديًا.

العمر

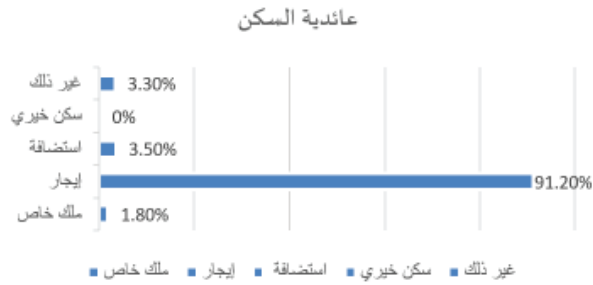


الجنس



vey Research)، وتهدف إلى استكشاف توجهات السوريين المقيمين في تركيا تجاه خيارات العودة إلى سورية أو الاستمرار في الإقامة في تركيا أو الهجرة إلى دولة ثالثة، بعد التحولات السياسية التي شهدتها سورية في أعقاب سقوط نظام الأسد. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لأنه أكثر ملائمة لتحليل توجهات السوريين المقيمين في تركيا تجاه خياراتهم المستقبلية، ويستند هذا المنهج إلى الجمع بين تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والبيانات الثانوية من جهة، وتحليل البيانات الميدانية المستمدة من الاستبيان، من جهة أخرى.

تنطلق الدراسة من سؤالين رئيسيين، وهما: إلى أي مدى أعادت التحولات السياسية في سورية بعد عام 2024 تشكيل تفضيلات السوريين المقيمين في تركيا بين العودة أو البقاء أو الهجرة؟ ما دور مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسات التركية في تفسير هذا التباين؟ يتفرع عن هذا السؤال عددٌ من الأسئلة الفرعية، وهي: كيف تطورت سياسات الدولة التركية تجاه السوريين منذ عام 2011؟ ما العوامل المؤثرة في قرار العودة أو البقاء؟ كيف تؤثر مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في تشكيل هذه الخيارات؟ ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل الوجود السوري في تركيا؟ اعتمدت الدراسة على استبيان ميداني، بوصفه أداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، فقد جرى توزيع الاستبيان إلكترونيًا، بين شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025. وشملت العينة مجموعة من السوريين المقيمين في تركيا، واختير المشاركون وفق أسلوب العينة المتاحة (Convenience Sampling)، مع مراعاة التنوع النسيبي، من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة. وبعد استبعاد الاستثمارات غير المكتملة، بلغ الحجم النهائي للعينة 110 مشاركين موزعين على عدد من الولايات التركية التي تضم كثافة مرتفعة من السوريين، وفي مقدمتها إسطنبول وغازي عنتاب وأنقرة وقونية.



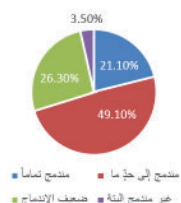
نسبة من يجيد اللغة التركية بشكل جيد جداً، وجيد، كانت نحو 42% من المشاركين.

مستوى إجادة اللغة التركية

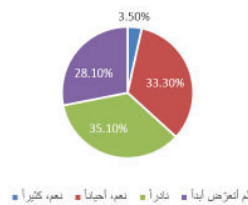


معظم المشاركين مندمجون بشكل جيد في المجتمع التركي، وأوضاعهم متوسطة، ولم يتعرضوا لأي تمييز أو خطاب كراهية، وعلاقاتهم جيدة مع المجتمع المحلي التركي.

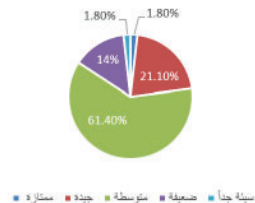
ما مدى شعورك بالاندماج في المجتمع التركي؟



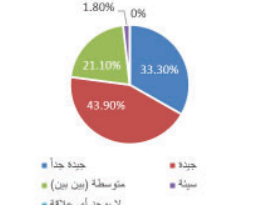
هل تعرّضت لتمييز أو خطاب كراهية بسبب هويتك السورية؟



كيف تصف ظروفك المعيشية في تركيا

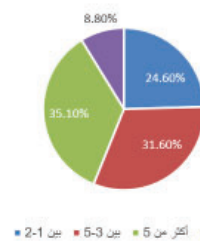


علاقاتك مع المجتمع التركي والجوار ومحيط العمل

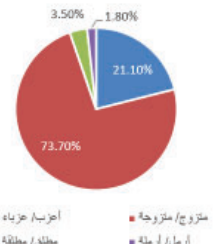


بشأن مدة الإقامة في تركيا، كانت النسبة الأكبر من المقيمين في تركيا منذ أكثر من 10 سنوات، وهي نحو 65%، ونسبة المتزوجين منهم نحو 74%، ونسبة من يعملون أكثر من 5 أشخاص نحو 35%.

كم عدد الأشخاص الذين تعملهم؟



الحالة الاجتماعية

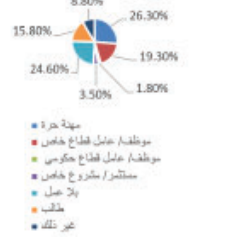


نحو 26% منهم يعملون بمهن حرة ويتقاضون أجرًا شبه منظم.

دورية الأجر

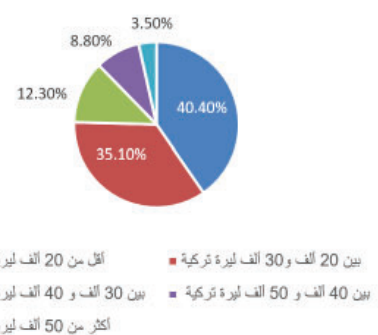


ما هو مجال عملك



غالبية المشاركين (75% تقريباً) يتقاضون رواتب أقل من 30 ألف ليرة تركية، أي ما يقارب الحد الأدنى للأجور في تركيا.

متوسط الدخل الشهري



بشأن السكن، غالبيتهم (نحو 91%) يسكنون في بيوت مستأجرة.

التكامل بين البيانات الميدانية والبيانات الثانوية، فنتائج الاستبيان تتيح فهمًا مباشرًا لمواقف السوريين وتصوراتهم. وتوفر البيانات الرسمية والدراسات السابقة إطارًا تفسيريًا يساعد في تحليل هذه النتائج، وربطها بالتحويلات الهيكلية في كل من تركيا وسورية. من ثم، فإن الدراسة لا تكتفي بوصف اتجاهات العينة فحسب، بل تسعى لتفسيرها، في ضوء التفاعل بين الخبرة الفردية للاجئين والسياسات العامة والتحويلات الإقليمية.

ثالثًا. تطور سياسات تركيا تجاه اللاجئين السوريين

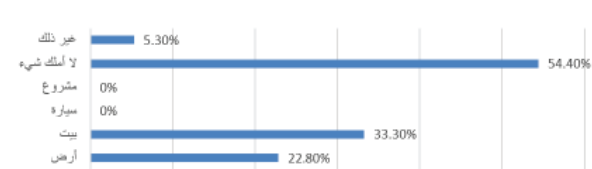
شكّلت السياسات التركية بشأن اللاجئين السوريين نموذجًا لإدارة اللجوء، في سياق الأزمات الممتدة، فقد انتقلت من استجابة إنسانية طارئة إلى منظومة مؤسسية تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والاقتصادية والسياسية، ما يعكس تحول طبيعة اللجوء السوري إلى حالة ممتدة تجاوزت الإطار الزمني للأزمات التقليدية، ويفرض على الدولة التركية إعادة صوغ أدواتها التنظيمية بشكل تدريجي. من منظور تحليلي، يمكن فهم تطور هذه السياسات عبر ثلاث مراحل رئيسية تعكس تحولات السياقين الداخلي والإقليمي، وتساعد في تفسير الإطار الحالي الذي يحدد خيارات السوريين بين البقاء والعودة.

مرحلة الاستجابة الطارئة (2011-2013)

اتسمت هذه المرحلة، من التعاطي مع اللجوء السوري (2011-2014)، بطابع إنساني وسياسي في آن واحد، ما تمثل في اعتماد سياسة "الباب المفتوح" التي أتاحت استقبال السوريين اللاجئين، من دون فرض قيود على الدخول. لم يكن هذا التوجه نتاج اعتبارات إنسانية فحسب، بل ارتبط أيضًا برؤية تركية للتطورات في سورية في تلك المرحلة، إذ انطلقت من افتراض أن الأحداث ستكون قصيرة الأمد، وأن التغيير السياسي في سورية بات مسألة وقت. لقد عدّت تركيا استقبال السوريين جزءًا من مقاربة

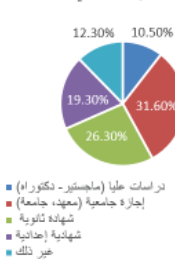
أجاب نحو 54% من العينة أنه ليس لديهم أي أملاك في سورية، ونحو 55% بأن لديهم بيتًا أو أرضًا في سورية.

ما نوع الأملاك التي لديك في سورية

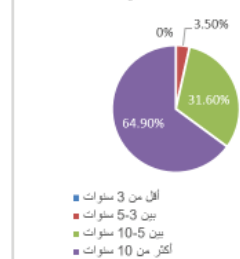


نسبة كبيرة من العينة تقيم في تركيا منذ أكثر من 10 سنوات، وهذا مؤشر مهم على تحول اللجوء، من حالة مؤقتة إلى إقامة طويلة الأمد. على صعيد التعليم، توزعت العينة بين مستويات تعليمية مختلفة، مع وجود نسبة معتبرة من الحاصلين على تعليم ثانوي وجامعي، ما يعزز فرضية تنوع رأس المال البشري داخل المجتمع السوري في تركيا.

المستوى التعليمي



كم مضى على إقامتك في تركيا؟



تُظهر البيانات تنوعًا في المستويات التعليمية والمهنية، إلى جانب حضور واضح للفئات النشطة اقتصاديًا، ما يُعزز فرضية أن المجتمع السوري في تركيا يمتلك مستويات متفاوتة من رأس المال البشري، ما يؤدي إلى تباين في استراتيجيات التكيف، فاللاجئون لا يتعاملون مع خياراتهم المستقبلية من موقع واحد، إنما وفق اختلاف مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية.

تقتصر نتائج الدراسة على عينة البحث، ولا يمكن تعميمها على جميع السوريين المقيمين في تركيا، إلا أنها توفر مؤشرات مهمة لفهم الاتجاهات العامة والتصورات السائدة لدى شريحة من السوريين، في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد. وتقوم القيمة المنهجية للدراسة على

في عام 2014، أصدرت لائحة الحماية المؤقتة التي نظّمت بشكل أكثر تفصيلاً أوضاع السوريين في تركيا⁽⁸⁾، وحددت حقوقهم وواجباتهم وآليات تسجيلهم لدى السلطات المختصة. ومنذ ذلك الوقت، أصبح السوريون المسجلون في تركيا يتمتعون بوضع قانوني خاص ضمن هذا النظام، إلا أنّ هذا الإطار القانوني حمل في طياته مفارقة بنيوية، فقد وُفّر مستويات معينة من الحماية والاستقرار، لكنه في الوقت ذاته رسّخ الطابع المؤقت لوجود السوريين، من دون فتح مسارات واضحة نحو الإقامة الدائمة أو التجنيس، على نطاق واسع. ويمكن تفسير ذلك في ضوء رغبة الدولة في تحقيق توازن بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات السيادة الوطنية وإدارة الموارد.

مرحلة إدارة اللجوء الممتد (2016-2024)

مع استمرار الأزمة السورية، وتراجع التوقعات المتعلقة بقرب عودة اللاجئين، دخلت السياسة التركية مرحلة جديدة يمكن وصفها بمرحلة "إدارة اللجوء الممتد"، فقد انتقل التركيز تدريجياً من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى إدارة طويلة الأمد لوجود السوريين داخل المجتمع التركي. في هذا السياق، توسعت سياسات الإدماج القطاعي، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل، ما عكس اعترافاً ضمنياً باستمرار وجود السوريين لمدة غير قصيرة. من منظور أدبيات حوكمة الهجرة (Migration Governance)، يمثّل هذا التحول انتقالاً من منطق الاستقبال الإنساني إلى منطق الإدارة والتنظيم، بحيث تولي الدولة اهتماماً أكبر لإدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المترتبة على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين داخل أراضيها. مع تزايد أعداد السوريين وتضاعف كلفة الخدمات العامة وتنامي النقاشات السياسية المرتبطة بالهجرة، بدأت الاعتبارات الإدارية والأمنية تحتل موقعاً أكثر مركزية في صناعة السياسات. الأمر الذي تجسّد في مجموعة من الإجراءات التي استهدفت تنظيم حركة

إقليمية أوسع، وقد هدفت إلى تعزيز دورها الإقليمي وإظهار التزامها بالمسؤوليات الإنسانية تجاه المتضررين من النزاع. في المستوى القانوني، لم يُدرج السوريون في البداية ضمن نظام لجوء متكامل، بل جرى التعامل معهم من خلال توصيف "الضيوف (Misafir)"، وهو توصيف حمل دلالات سياسية وقانونية خاصة، فمن جهة وُفّر مرونة للدولة التركية في الاستجابة السريعة للأزمة، من دون الدخول في التزامات قانونية طويلة الأمد. من جهة أخرى عكس ذلك افتراضاً ضمنياً بأن وجود السوريين سيكون مؤقتاً، وأن عودتهم ستتحقق بمجرد انتهاء الأزمة. وتشير أدبيات اللجوء إلى أن استخدام توصيفات من هذا النوع يعكس نمطاً من "الاستضافة المؤقتة" الذي يمنح الحماية الإنسانية، من دون أن يرتب بالضرورة حقوقاً قانونية مستقرة أو مسارات واضحة للاندماج الطويل الأمد.

لكن، مع استمرار الأزمة السورية وارتفاع أعداد اللاجئين بصورة غير متوقعة، بدأت حدود هذه المقاربة بالظهور، ولم يعد من الممكن إدارة وجود ملايين السوريين من خلال ترتيبات مؤقتة أو تصورات مرتبطة بقصر أمد الأزمة، ما أدى إلى تزايد الحاجة إلى بناء إطار قانوني ومؤسسي أكثر استدامة. لقد توجّ ذلك بإقرار قانون الأجانب والحماية الدولية سنة 2013، وتطوير نظام الحماية المؤقتة. لقد كانت مرحلة "الباب المفتوح" مرحلة تأسيسية أسهمت في توفير الحماية الفورية للسوريين، لكنها أرسّت في الوقت ذاته نمطاً من الإدارة المؤقتة للجوء، ما انعكست آثاره على السياسات التركية اللاحقة ومسارات اندماج السوريين داخل المجتمع التركي.

مرحلة التقنين المؤسسي (2013-2016)

مثّل إقرار قانون الأجانب والحماية الدولية (رقم 6458 لعام 2013) نقطة تحوّل محورية في السياسة التركية، فقد أسس نظام "الحماية المؤقتة"، بما هو إطار قانوني ينظّم وجود السوريين في البلاد. لقد أتاح هذا النظام تسجيل اللاجئين ومنحهم حقوقاً أساسية، ومن ضمنها الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتنظيم دخولهم إلى سوق العمل.

(8) "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (22/10/2014 no. 29153)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ, 15/06/2026 tarihinde erişilmiştir: <https://bit.ly/4fQEFa2>

بتنظيم الوجود القانوني للسوريين داخل تركيا. يعكس ذلك انتقال اللجوء السوري، من مرحلة التدفق القسري واسع النطاق إلى مرحلة إعادة تشكيل الوجود الديموغرافي، ضمن سياق أكثر استقراراً نسبياً. أما في المستوى المكاني، فقد اتخذ توزع السوريين طابعاً حضرياً، وتركزت الكثافات الأكبر في المدن الكبرى والولايات الحدودية المرتبطة بفرص العمل والخدمات والعلاقات الاجتماعية. تتفق النتيجة مع دراسات اللجوء الحضري (Urban Refugee Studies) التي تشير إلى أن اللاجئين يميلون، بمرور الوقت، إلى الاندماج في الفضاءات الحضرية، بدلاً من البقاء في أنماط الإقامة المعزولة. نتيجة لذلك، أصبح السوريون جزءاً من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية اليومية داخل المدن التركية، سواء أكان من خلال سوق العمل أم النشاط التجاري أم الاستفادة من الخدمات العامة⁽¹⁰⁾.

تكشف التركيبة العمرية للسوريين في تركيا عن مجتمع يغلب فيه عنصر الشباب، مع ارتفاع نسبة الأطفال، وظهور جيل جديد وُلد أو تلقى جزءاً كبيراً من تعليمه داخل تركيا⁽¹¹⁾. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة، لأنها تعكس نشوء روابط اجتماعية وثقافية تتجاوز تجربة اللجوء الأولى، وتطرح في الوقت نفسه تساؤلات تتعلق بالهوية والانتماء وأفاق الاندماج أو العودة في المستقبل. في ما يتعلق بالاندماج القطاعي، كان هناك تحسن ملحوظ في الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، مقارنةً بالمراحل الأولى من اللجوء، نتيجة السياسات التي سمحت بإدماج السوريين ضمن المؤسسات التعليمية والصحية. مع ذلك، بقيت العملية تواجه تحديات بنيوية تتمثل في معدلات التسرب التعليمي في بعض المراحل الدراسية، والتفاوت في فرص الوصول إلى الخدمات، واستمرار الضغوط المرتبطة بالسكن والخدمات الحضرية في عدد من الولايات ذات الكثافة السورية المرتفعة. كان سوق العمل من أكثر المجالات التي شهدت تفاعلاً بين السوريين والمجتمع المضيف، حيث انخرطت أعداد كبيرة من السوريين في قطاعات اقتصادية متنوعة⁽¹²⁾.

السوريين وإقامتهم، من مثل تشديد القيود المتعلقة بالتنقل بين الولايات، وإعادة تنظيم تسجيل الحماية المؤقتة، وتعزيز الرقابة على سوق العمل والإقامة. ولم تكن هذه الإجراءات تدابير إدارية معزولة فحسب، بل جزءاً من عملية أوسع لإعادة ضبط العلاقة بين الدولة واللاجئين، في سياق اللجوء طويل الأمد.

تشير الأدبيات إلى أن هذا النمط من السياسات يظهر عادة عندما تتحول أزمات اللجوء من حالات طارئة إلى ظواهر مستقرة نسبياً، بحيث تسعى الدول للموازنة بين متطلبات الحماية الإنسانية من جهة، والمحافظة على التماسك الاجتماعي، وإدارة الضغوط الاقتصادية والسياسية الداخلية، من جهة أخرى. من ثم، فإن التحول الذي شهدته السياسة التركية خلال هذه المرحلة لا يعكس تراجعاً كاملاً عن مقاربة الحماية، بقدر ما يعبر عن انتقال تدريجي نحو نموذج أكثر مؤسسية، مما يقوم على إدارة اللجوء بوصفه قضية طويلة الأمد تتطلب أدوات تنظيم وضبط مستمرة. فالوجود السوري في تركيا لم يعد استجابة إنسانية مؤقتة لأزمة طارئة، بل تحول تدريجياً إلى ظاهرة اجتماعية واقتصادية ممتدة أعادت تشكيل العلاقة بين اللاجئين والدولة والمجتمع المضيف. فمن منظور أدبيات اللجوء طويل الأمد، يؤدي استمرار الإقامة لمدة طويلة إلى نشوء أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، مما يتجاوز منطق الاستضافة المؤقتة، ويُنتج أشكالاً من الاستقرار النسبي والاعتماد المتبادل بين اللاجئين والبيئة الحاضنة.

في المستوى الديموغرافي، تكشف البيانات عن مرحلتين رئيسيتين في هذا المسار، وهما: مرحلة التوسع السريع في أعداد السوريين، خلال السنوات الأولى من النزاع، وقد بلغت ذروتها مع تجاوز عدد المسجلين تحت الحماية المؤقتة 3.7 مليون شخص، ثم تلتها مرحلة اتسمت بالاستقرار النسبي والانخفاض التدريجي في الأعداد⁽⁹⁾. ويمكننا تفسير هذا التحول في ضوء مجموعة من العوامل المتداخلة، ومن بينها إغلاق الحدود والعودة الجزئية إلى سورية، وإعادة الهجرة إلى دول أخرى، وتشديد بعض الإجراءات الإدارية المرتبطة

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) نبيل مزروق، "المساهمة الاقتصادية للاجئين السوريين في الاقتصاد التركي"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) (2 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

(9) "GEÇİCİ KORUMA," T.C. İçişleri Bakanlığı Göç İdaresi Başkanlığı (25/06/2026) 28/06/2026 tarihinde erişilmiştir: <https://acr.ps/hBxWA4W>

يُظهر تتبع تطور السياسات التركية أنها انتقلت من نموذج "الضيافة المؤقتة" إلى نموذج "الإدارة المؤسسية للجوء"، من دون أن تحسم نهائياً مسألة الاستقرار طويل الأمد، ما يمكن تفسيره في ضوء اعتبارات رئيسية:

- الاعتبار السياسي المرتبط بتوازنات السياسة الداخلية والرأي العام.
- الاعتبار الاقتصادي المرتبط بقدرة الدولة على استيعاب اللاجئين في سوق العمل والخدمات.
- الاعتبار الجيوسياسي المرتبط بتطورات الوضع في سورية والعلاقات الإقليمية.

بناءً على ذلك، تحدد السياسات التركية الإطار القانوني لوجود السوريين، وتُسهّم مباشرةً في تشكيل خياراتهم واستراتيجياتهم المستقبلية، سواء أكان متعلقاً بالبقاء أم العودة أم الهجرة إلى دول ثالثة.

أنماط تفضيلات السوريين بين العودة والبقاء

أظهرت نتائج الاستبيان وجود تباين واضح في مواقف اللاجئين السوريين في تركيا تجاه مستقبلهم، فقد أفاد نحو 40% بأنهم لم يتخذوا قرار العودة حتى الآن، في مقابل نحو 37% أبدوا رغبتهم في العودة إلى سورية، في حين أشار نحو 15% إلى تفضيلهم الهجرة إلى دولة ثالثة، وغالبية العينة (نحو 54%) أشاروا إلى أنهم يرغبون بالعودة إلى سورية، لكن ليس الآن، في حين أجاب نحو 12% بأنهم لا يرغبون في العودة إلى سورية مطلقاً.

غير أن هذه المشاركة كانت بدرجة كبيرة ضمن الاقتصاد غير الرسمي، ما يعكس حالة تصفها أدبيات الهجرة بمفهوم "الهشاشة القانونية"، لتحقيق مستويات من المشاركة الاقتصادية والاستقرار المعيشي، من دون الاقتران بضمانات قانونية مستقرة أو فرص متكافئة للوصول إلى العمل النظامي. من ثم، تكشف تجربة السوريين في سوق العمل التركي عن تداخل بين الاندماج الاقتصادي من جهة، واستمرار أشكال مختلفة من عدم اليقين القانوني، من جهة أخرى. تشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن المجتمع السوري في تركيا لم يعد يمثل حالة لجوء مؤقتة بالمعنى التقليدي، بل أصبح جزءاً من واقع اجتماعي واقتصادي طويل الأمد تشكّل عبر سنوات اللجوء. مع ذلك، فإن هذا التحول لم يترافق مع انتقال مماثل نحو الاستقرار القانوني الدائم، وما يزال معظم السوريين خاضعين لإطار الحماية المؤقتة، ونتيجة لذلك تتحدد خياراتهم المستقبلية، من خلال التفاعل بين مستويات الاندماج المتحققة في تركيا، والشروط السياسية والاقتصادية في سورية، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة.

رابعاً. نتائج وتقييمات

مثل سقوط نظام الأسد نقطة تحول في مقاربة الدولة التركية لملف اللاجئين، فقد أعاد هذا الحدث إدخال خيار العودة إلى صلب السياسات العامة، وبدأ الخطاب السياسي يتجه نحو تنظيم عودة السوريين، في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية الداخلية وتغير اتجاهات الرأي العام. غير أن هذا التحول لا يعكس انتقالاً مباشراً نحو إنهاء حالة اللجوء، بل يشير إلى إعادة تشكيل السياسة ضمن إطار أكثر تعقيداً، ما يجمع بين تشجيع العودة من جهة، والاستمرار في إدارة وجود أعداد كبيرة من السوريين داخل تركيا من جهة أخرى⁽¹³⁾. بمعنى أن السياسة التركية، في هذه المرحلة، تتسم بازدواجية وظيفية، بين إدارة البقاء وتنظيم العودة في آن واحد.

(13) سمير العبد الله، "النزوح والهجرة من جديد: التحديات التي تواجه السوريين المقيمين في تركيا بعد الزلزال"، المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقاً) (19 أيلول/سبتمبر 2023).

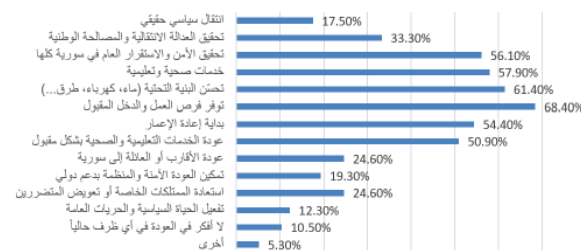
العودة إلى سورية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أستعد للعودة قريباً	10.5%	26.3%	26.3%	28.1%	8.8%
أرغب في العودة، لكن ليس الآن	10.5%	43.9%	35.1%	5.3%	5.3%
لم أتخذ قرار العودة حتى الآن	5.3%	35.1%	33.3%	21.1%	5.3%
لا أرغب في العودة مطلقاً	5.3%	7%	28.1%	35.1%	24.6%
أفضل الهجرة إلى بلد ثالث	3.5%	10.5%	17.5%	50.9%	17.5%
توافر فرص العمل والدخل الكافي أهم عامل لاتخاذ قرار العودة	21.1%	57.9%	7%	12.3%	1.8%

من الممكن تفسير هذا التوجه بأنه تعبير عن استراتيجية حذرة، لتقليل المخاطر المرتبطة بالعودة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية في سورية. ويعكس هذا التوجه أن قرار العودة لكثير من السوريين لم يعد قراراً سياسياً فحسب، بل أصبح قراراً اجتماعياً واقتصادياً يرتبط بالموازنة بين الموارد والفرص المتاحة في تركيا من جهة، والتوقعات المتعلقة بمستقبل الحياة في سورية، من جهة أخرى. تدعم هذه النتيجة الفرضية الرئيسية للدراسة، وتشير إلى أن التحول السياسي في سورية شكّل عاملاً مؤثراً في إعادة طرح خيار العودة، لكنه لم يكن كافياً بمفرده لإحداث تحول جذري في اتجاهات السوريين، التي ما زالت تتأثر بدرجات الاندماج التي حققوها في تركيا، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بمرحلة ما بعد النزاع في سورية.

تكشف نتائج الاستبيان عن غياب اتجاه أحادي واضح لدى السوريين في تركيا تجاه مستقبلهم، وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في ضوء الإطار النظري للدراسة، وهو ما يفترض أن خيارات اللاجئين لا تتحدد من خلال التحولات السياسية في بلد المنشأ وحدها، وإنما من خلال التفاعل بين الأوضاع البنيوية في سورية، ومستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة. لقد أظهرت النتائج وجود حالة من الترقب وعدم اليقين، ما يعكس استمرار تأثير العوامل التي تناولتها أدبيات اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية، التي تؤكد أن العودة الدائمة ترتبط بتوافر شروط الأمن والاستقرار، وفرص العمل والخدمات الأساسية، لا بحدوث تحول سياسي في بلد المنشأ فحسب. تشير نتائج الاستبيان إلى أن غالبية أفراد العينة (54.4%) يفضلون زيارة سورية بصورة مؤقتة، لاستطلاع الأوضاع وتقييمها قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن العودة، في حين أفاد نحو ربع المشاركين (24%) بأنهم لا يفكرون حالياً في القيام بذلك.

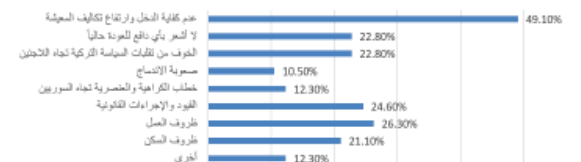
فقد برزت عوامل عدة، من مثل توفر فرص العمل، وتحسّن البنية التحتية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحقيق الأمن والاستقرار، بوصفها أكثر المحددات تأثيراً في اتخاذ قرار العودة. في المقابل، شكّلت المخاوف المرتبطة بسوء الخدمات، وضعف الاقتصاد واستمرار عدم الاستقرار الأمني، عوائق رئيسة أمام العودة، ما يعكس إدراكاً واضحاً لدى اللاجئين بأنّ التحول السياسي لا يترجم تلقائياً إلى تحسن في الأوضاع المعيشية. تدعم هذه النتائج مفهوم "العودة المشروطة"، بحيث تُعدّ العودة خياراً تفاوضياً يقوم على الموازنة بين المخاطر والفرص، وليس استجابة تلقائية للمتغيرات السياسية فحسب. لقد أظهرت البيانات أن قرار العودة النهائية يرتبط بعدة عوامل رئيسة، ومن أبرزها: توافر فرص العمل 68.4 %، تحسّن البنية التحتية في سورية 61.4 %، توافر خدمات صحية وتعليمية 57.9 %، وتحقيق الأمن والاستقرار العام بنسبة 56.1 %.

ما الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر لتقرر العودة النهائية إلى سورية؟

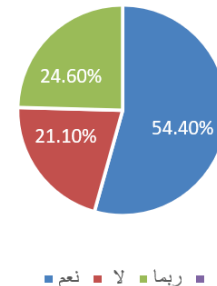


بالنسبة إلى العوامل المرتبطة بتركيا، من حيث الدفع لاتخاذ قرار العودة، جاء في المقدمة عدم كفاية الدخل وارتفاع مستوى المعيشة بنسبة 49.1 %، وأوضاع العمل بنسبة 26.3 %.

ما هي العوامل المرتبطة بالوضع في تركيا التي قد تدفعك للعودة إلى سورية؟



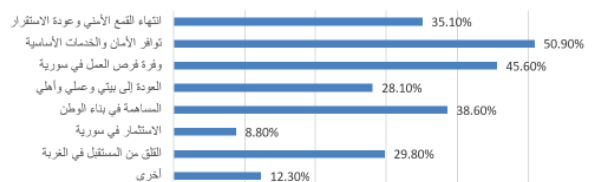
هل تفكر في زيارة سورية لاستطلاع الأوضاع وتقييمها



محددات قرار العودة من الانتماء إلى الحساب العقلاني

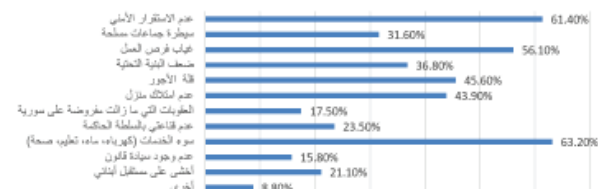
بشأن الأسباب التي قد تدفع إلى اتخاذ قرار العودة، جاءت عوامل توافر الأمن، والخدمات الأساسية، وفرص العمل، والمساهمة في بناء الوطن، في مقدمة العوامل التي قد تدفع إلى اتخاذ هذا القرار.

ما الأسباب التي قد تدفعك إلى العودة النهائية إلى سورية؟



في ما يتعلق بالمخاوف التي قد تمنع من العودة، جاء في المقدمة سوء الخدمات، وعدم الاستقرار الأمني، وغياب فرص العمل

ما المخاوف المرتبطة بالوضع في سورية التي قد تمنعك من العودة؟



تُظهر النتائج أن قرار العودة لا يقوم أساساً على الاعتبارات العاطفية المرتبطة بالانتماء، بل يتحدد بدرجة كبيرة وفق منطق عقلائي يرتبط ببنية الفرص في بلد المنشأ.

تعكس هذه النتائج أهمية "رأس المال الاجتماعي والاقتصادي" المتراكم خلال سنوات اللجوء، إذ يصبح البقاء خياراً عقلانياً، في ظل وجود شبكات معيشية مستقرة. وتشير النتائج إلى أن الاندماج يؤدي دوراً حاسماً في إعادة تشكيل تفضيلات اللاجئين، ويرتبط قرار البقاء في تركيا، بدرجة كبيرة، بتراكم رأس المال الاجتماعي والاقتصادي خلال سنوات اللجوء. فقد أظهرت النتائج أن توافر فرص العمل، والخدمات الأساسية، والأمل في الحصول على وضع قانوني أكثر استقراراً، تمثل أبرز العوامل التي تدفع نحو الاستمرار في الإقامة. يؤكد ذلك أن البقاء ليس خياراً اضطرارياً فحسب، بل استراتيجية عقلانية تستند إلى شبكات اجتماعية مستقرة وخبرات معيشية تراكمت داخل المجتمع المضيف. من ناحية نظرية، تدعم هذه النتيجة طرح "الاندماج غير المكتمل"، بحيث يؤدي تحقيق مستويات جزئية من الإدماج الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز تفضيلات البقاء، على الرغم من استمرار القيود القانونية، وعدم وضوح آفاق الاستقرار طويل الأمد.

محددات البقاء في تركيا: الاندماج كعامل حاسم

أظهرت النتائج أن العوامل التي تدفع نحو البقاء تشمل توفر فرص العمل بنسبة 56.1%، الأمل في الحصول على الجنسية التركية بنسبة 47.4%، توافر الخدمات بنسبة 36.8%.



تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل القرار

المتغير	الميل إلى البقاء في تركيا	الميل إلى العودة إلى سورية	الميل إلى الهجرة إلى دولة ثالثة
العمر	يزداد بين الفئات الأكبر سناً نسبياً	يظهر بصورة أكبر لدى الفئات المتوسطة العمر	أكثر انتشاراً بين الشباب
المستوى التعليمي	أعلى بين حملة الشهادات الجامعية المستفيدين من فرص العمل	أقل نسبياً	أعلى بين أصحاب المؤهلات العليا الباحثين عن فرص أفضل
مدة الإقامة في تركيا	ترتفع مع زيادة سنوات الإقامة	تنخفض كلما طالت مدة اللجوء	محدودة نسبياً
الوضع المهني	أعلى بين العاملين وأصحاب العمل	على بين العاطلين عن العمل أو أصحاب الدخل غير المستقر	تظهر لدى بعض العاملين الراغبين بتحسين أوضاعهم الاقتصادية

في حين ارتفعت ميول العودة بين الفئات الأقل استقراراً اقتصادياً. ويكشف التحليل عن وجود ارتباطات واضحة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين وأنماط تفضيلاتهم المستقبلية. فقد تبين أن الأفراد من

تشير النتائج إلى وجود علاقة وصفية بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين وخياراتهم المستقبلية. فكلما ارتفعت مدة الإقامة ومستويات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، زادت الرغبة في الاستمرار بالإقامة في تركيا،

تفسير نتائج الدراسة في ضوء نموذجها التحليلي القائم على التفاعل بين ثلاثة مستويات مترابطة، وهي: العوامل البنيوية في سورية، والسياسات التركية تجاه السوريين، ومستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي تحققت خلال سنوات اللجوء. فمن جهة، ما تزال الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية في سورية تحدّ من جاذبية العودة الفورية. من جهة ثانية، تؤثر السياسات التركية المتعلقة بالإقامة والعمل والحماية المؤقتة في تصورات السوريين لمستقبلهم القانوني والاجتماعي. أما في المستوى الفردي، فتؤدي درجة الاندماج في سوق العمل والتعليم والشبكات الاجتماعية دوراً حاسماً في تشكيل خيارات الأفراد.

في هذا السياق، تمثل العودة إلى سورية خياراً مرجعياً مهماً لدى قطاع من السوريين، مدفوعاً بالروابط العائلية والمكانية والرغبة في استعادة الحياة الطبيعية، إلا أن هذا الخيار يظل مشروطاً بتحسين الأوضاع البنيوية في سورية. وفي المقابل، يبرز البقاء في تركيا خياراً واقعياً للفئات التي راكمت أشكالاً مختلفة من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي خلال سنوات اللجوء. ويتفق ذلك مع أدبيات الاندماج التي تربط بين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبين تراجع احتمالات العودة السريعة. أما خيار الهجرة إلى دول ثالثة، فيظهر بوصفه استراتيجية بديلة تتبناها بعض الفئات، ولا سيما الشباب، بحثاً عن فرص أفضل للتعليم والعمل والاستقرار طويل الأمد. تؤكد هذه النتائج مجتمعةً أن مستقبل السوريين في تركيا لن يتخذ مساراً واحداً، بل سيتسم بالتعدد والتباين، تبعاً لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأفراد. بهذا المعنى، تدعم الدراسة الفرضية الرئيسة القائلة إن قرار العودة أو البقاء أو إعادة الهجرة لا ينتج عن عامل منفرد، بل يتشكل من خلال التفاعل بين التحولات السياسية في بلد المنشأ، والسياسات العامة في بلد اللجوء، ومستويات الاندماج التي حققها اللاجئون خلال سنوات اللجوء.

ذوي الدخل الأكثر استقراراً يميلون إلى تفضيل البقاء في تركيا، في حين ترتفع احتمالات التفكير بالعودة لدى الفئات الأكثر هشاشة اقتصادياً. تتوافق هذه النتيجة مع أدبيات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، التي تشير إلى أن تراكم الموارد الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمع اللجوء، يؤدي إلى تعزيز ارتباط اللاجئين بالدولة المضيفة وتقليل احتمالات العودة الفورية⁽¹⁴⁾. لقد أظهرت النتائج أن الفئات الشابة أكثر ميلاً إلى التفكير في الهجرة إلى دول ثالثة، مقارنةً بالفئات الأكبر سناً التي تميل نسبياً إلى خيار العودة، ما يتسق مع أدبيات استراتيجيات الهجرة، التي تربط بين العمر والقدرة على تحمل المخاطر، وإعادة تشكيل المسارات المهنية والجغرافية⁽¹⁵⁾.

تشير النتائج أيضاً إلى أن قرارات اللاجئين لا تتحدد من خلال التحولات السياسية أو الاقتصادية العامة فحسب، بل تتأثر أيضاً بالموقع الاجتماعي للفرد داخل مجتمع اللجوء، ومدى قدرته على الوصول إلى الموارد والفرص. يتفق ذلك مع المقاربات الجزئية (Micro Ap-proaches) في دراسات الهجرة القسرية التي تؤكد أن الأفراد لا يستجيبون للمتغيرات البنيوية بصورة متماثلة، بل يطورون استراتيجيات مختلفة للتكيف، تبعاً لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وشبكاتهم الاجتماعية⁽¹⁶⁾. عامةً، تكشف نتائج الدراسة أن السوريين في تركيا لا يتعاملون مع مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد بوصفها نهاية لتلقائية لحالة اللجوء، بل باعتبارها مرحلة انتقالية تعيد تشكيل بنية الخيارات المتاحة أمامهم. تنسجم هذه النتيجة مع أدبيات اللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية التي تؤكد أن التحولات السياسية في بلد المنشأ لا تؤدي بالضرورة إلى عودة جماعية وفورية للاجئين، إذ تظل قرارات العودة مرتبطة بمدى توافر الأمن وفرص العمل والخدمات وإمكانية إعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد العودة⁽¹⁷⁾. ومن الممكن

(14) A. Ager and A. Strang, "Understanding integration: A conceptual framework," *Journal of refugee studies*, vol. 21 no. 2 (June 2008).

(15) H. De Haas, S. Castles and M. J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (London: Bloomsbury Publishing, 2019), pp. 287-290.

(16) O. Bakewell, "Some reflections on structure and agency in migration theory," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 36 no. 10 (August 2010).

(17) O. Bakewell, "Relaunching migration systems," *Migration Studies*, vol. 2

خامساً. سيناريوهات مستقبلية

حاد، وقدرة الاقتصاد على الاستيعاب.

أما سيناريو الحلول المختلطة، فيعكس الطبيعة المركبة لحالة اللجوء السوري، ويتوزع المستقبل بين مسارات متوازنة تشمل العودة التدريجية لبعض الفئات، واستمرار البقاء لفئات أخرى، إضافةً إلى انتقال جزء من اللاجئين إلى دولة ثالثة، عبر قنوات نظامية أو غير نظامية. في هذا السياق، تعود بعض الفئات تدريجياً، وتستمر فئات أخرى في البقاء، وتسعى فئات ثالثة للهجرة. وتشير معطيات الدراسة إلى أن السيناريو المختلط هو الأقرب للتحقق، لعدة أسباب منها استمرار العوائق البنيوية أمام العودة، وتراكم مستويات من الاندماج في تركيا، ومحدودية البدائل، ما يعني أن مستقبل السوريين في تركيا سيبقى مفتوحاً على أنماط متعددة من إعادة التوضع، بدلاً من الانتقال إلى حالة استقرار نهائي. يعكس هذا السيناريو توجه بعض الفئات، وخاصة فئة الشباب، نحو البحث عن فرص بديلة خارج كل من سورية وتركيا، نتيجةً لمحدودية آفاق الاستقرار القانوني، والتحديات الاقتصادية، والطموحات التعليمية والمهنية. يُعدّ هذا السيناريو أكثر اتساقاً مع الأدبيات المعاصرة للهجرة القسرية، التي تشير إلى أن حالات اللجوء الممتد نادراً ما تنتهي بحلول أحادية، بل تتطور ضمن أنماط متعددة من إعادة التوضع.

في هذا السياق، يكتسب تتبع هذه السيناريوهات أهمية تحليلية، من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من مثل معدلات العودة السنوية، ومستوى الاندماج في سوق العمل، ونسب الالتحاق التعليمي، وحجم الدعم الدولي. تتيح هذه المؤشرات قراءة ديناميكية لمسار اللجوء السوري، وتقييم اتجاهاته في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة. بناءً على ذلك، يتشكل مستقبل السوريين في تركيا ضمن إطار تعددي مفتوح، ما يتسم بعدم اليقين والتغير المستمر، وتتحدد ملامحه من خلال التفاعل بين العوامل البنيوية والسياساتية والخبرات الاجتماعية للاجئين، بما يجعل من مرحلة ما بعد النزاع مرحلة إعادة تشكيل للجوء أكثر من كونها نهاية له.

ينبغي التعامل مع مستقبل السوريين في تركيا ضمن مجموعة من السيناريوهات الاحتمالية التي تتشكل من خلال تفاعل محددات رئيسية، وهي: تطور الأوضاع في سورية، واتجاهات السياسات التركية، ومستوى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. إن سيناريو العودة التدريجية هو أحد المسارات الممكنة، ويرتبط بتحسّن نسبي في الظروف الأمنية والاقتصادية في سورية، مما يتيح إعادة بناء الحد الأدنى من مقومات الحياة، إلى جانب انطلاق عمليات إعادة الإعمار وتوافر دعم دولي للعائدين. يتركز هذا السيناريو في فئات محددة، من مثل الأفراد الأقل اندماجاً في تركيا، وأصحاب الروابط العائلية والمكانية القوية في سورية، والفئات المتضررة اقتصادياً في بلد اللجوء، غير أن تحقق هذا السيناريو يظل مشروطاً بقدرة البيئة السورية على توفير شروط الاستقرار المستدام، بما يشمل البنية التحتية، وفرص العمل، والضمانات القانونية، ما يجعل العودة عملية تدريجية وانتقائية، أكثر من كونها تحولاً جماعياً سريعاً.

في المقابل، يقوم سيناريو الاستقرار النسبي، واستمرار البقاء في تركيا، على فرضية استمرار اندماج أعداد كبيرة من السوريين ضمن البنية الاقتصادية والاجتماعية التركية، مدفوعاً بتراكم الخبرات المعيشية وشبكات العمل والتعليم، خاصةً لدى الفئات التي استقرت في سوق العمل، أو لديها أبناء في النظام التعليمي التركي، أو طورت علاقات اجتماعية محلية. يعكس هذا السيناريو انتقالاً من "اللجوء المؤقت" إلى "الإقامة الممتدة"، من دون حسم قانوني نهائي. ويعتمد هذا المسار على تطور السياسات التركية نحو مزيد من التنظيم والاستدامة، ويشمل تسهيل الوصول إلى سوق العمل الرسمي، وتعزيز الاندماج التعليمي، وربما توسيع مسارات الإقامة طويلة الأمد لبعض الفئات. مع ذلك، يبقى هذا السيناريو مرتبطاً بقدرة الاقتصاد التركي على الاستيعاب، ومستوى تقبل المجتمع المضيف لاستمرار الوجود السوري. من شروط هذا السيناريو استمرار الاستقرار النسبي في تركيا، والمحافظة على مستوى الخدمات المقدمة، وسياسات تنظيمية، من دون تضيق

خاتمة

نتائج

اللجوء طويل الأمد، إذ تشير إلى أن التحولات السياسية في بلد المنشأ لا تؤدي بالضرورة إلى عودة فورية للاجئين، بل تتفاعل مع مستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء والأوضاع الاقتصادية والأمنية السائدة في بلد العودة. من ثم، يمكن القول إن مستقبل السوريين في تركيا سيتشكل ضمن إطار تعددي مفتوح، ما يتسم بعدم اليقين والتغير المستمر، وتتحدد ملامحه من خلال التفاعل بين التحولات في سورية، واتجاهات السياسات التركية، ومستوى الاندماج الذي حققه اللاجئون، بحيث لا يمكن أن تعتمد إدارة هذه المرحلة على حلول أحادية، بل تتطلب مقاربة مرنة متعددة الأبعاد، وتأخذ في الحسبان تنوع أوضاع اللاجئين وتباين استراتيجياتهم.

انطلاقاً من هذه النتائج، تبرز الحاجة إلى تطوير سياسات أكثر استدامة، وتقوم على التوازن بين تنظيم العودة الطوعية وفق معايير الأمان والكرامة، وتعزيز مسارات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي داخل تركيا، إلى جانب دعم الحلول الدولية البديلة، وتحقيق إدارة أكثر واقعية وفاعلية لمرحلة ما بعد النزاع. في ضوء النتائج التي تشير إلى أن مستقبل السوريين في تركيا سيتشكل ضمن مسارات متعددة، وهي تجمع بين العودة التدريجية والبقاء والهجرة إلى دول ثالثة، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربات سياساتية مرنة تتجاوز الحلول الثنائية التقليدية، وتستند إلى فهم واقعي لتنوع أوضاع اللاجئين واختلاف استراتيجياتهم.

توصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:

في مستوى السياسات التركية

- تطوير إطار قانوني أكثر استقراراً، عبر الانتقال التدريجي، من نظام الحماية المؤقتة إلى سياسات أكثر استدامة ما يتيح مسارات واضحة للإقامة طويلة الأمد، وخاصة للفئات التي حققت مستويات مرتفعة من الاندماج، بما يحد من حالة

تشير نتائج الدراسة إلى أن سقوط النظام السوري عام 2024 لا يمثل نهاية لحالة اللجوء السوري في تركيا، بل يشكل نقطة تحول أعادت تشكيل بنية الخيارات المتاحة أمام اللاجئين، ضمن سياق انتقالي معقد. لقد أظهرت التحليلات أن قرارات السوريين بين العودة والبقاء أو إعادة الهجرة لا يمكن أن تُفسر بعامل واحد، بل تتحدد من خلال تفاعل متعدد من مستويات تجمع بين التحولات البنيوية في سورية، والسياسات المؤسسية في تركيا، ودرجات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي تحققت خلال سنوات اللجوء. وتكشف النتائج أن خيار العودة، على الرغم من عودته إلى الواجهة السياسية، ما يزال خياراً مشروطاً بمجموعة من العوامل الهيكلية، وفي مقدمتها الاستقرار الأمني، وإعادة الإعمار، وتوفير فرص العمل، إضافة إلى الضمانات القانونية المرتبطة بحقوق الملكية والحماية. في المقابل، يظل خيار البقاء في تركيا خياراً عقلانياً عند فئات واسعة من السوريين، خاصة أولئك الذين تمكّنوا من تحقيق مستويات معينة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، أو الذين تشكلت حياتهم داخل المجتمع التركي.

تؤكد نتائج الدراسة أن مرحلة ما بعد النزاع لا تؤدي إلى توحيد اتجاهات اللاجئين، بل تعزز التباين بينها، فتتوزع الخيارات بين العودة التدريجية، والاستمرار في الإقامة، والسعي للهجرة نحو دولة ثالثة، ما يتقاطع ذلك مع السيناريو الأكثر ترجيحاً والذي تشير إليه الدراسة والمتمثل في "الحلول المختلطة"، بحيث يتوزع مستقبل السوريين بين مسارات متوازنة، بدلاً من التحول إلى مسار واحد حاسم. في ضوء الإطار النظري، تدعم النتائج الطرح القائل إن الهجرة القسرية لا تنتهي بانتهاء مسبباتها المباشرة، بل تستمر آثارها ضمن شبكات اجتماعية واقتصادية وقانونية معقدة. وتبرز أهمية مفهومي "الاندماج غير المكتمل" و"العودة المشروطة" في تفسير سلوك اللاجئين، بحيث يفسر الأول استمرار البقاء، في حين يفسر الثاني محدودية العودة، على الرغم من التحول السياسي في بلد المنشأ. تتوافق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه أدبيات حديثة حول

على العودة فحسب، وينبغي تبني مقاربة تشمل الاندماج المحلي، وإعادة التوطين، ودعم العودة الطوعية.

- تمويل برامج إعادة الإعمار المرتبطة بالعودة، بما يضمن خلق بيئة مواتية لعودة آمنة وكريمة.

أخيراً، أكدت الدراسة أن إدارة مرحلة ما بعد النزاع، في حالات اللجوء الممتد، تتطلب الانتقال من سياسات قائمة على الاستجابة للأزمات إلى سياسات قائمة على إدارة التحولات، بمعنى التعامل مع اللاجئين، بوصفهم فاعلين اجتماعيين يمتلكون استراتيجياتهم الخاصة في التكيف واتخاذ القرار. لقد تمثلت المساهمة العلمية لهذه الدراسة في تطوير نموذج تفسيري يربط بين ثلاثة مستويات متداخلة، وهي: التحولات السياسية في بلد المنشأ، ومستويات الاندماج المتحققة في بلد اللجوء، واتجاهات السياسات العامة للدولة المضيفة. من خلال هذا النموذج، بيّنت الدراسة أن خيارات السوريين في تركيا، بعد سقوط نظام الأسد، لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد، لأنها تتشكل نتيجة التفاعل بين هذه المستويات، بما يفسر استمرار تفضيل البقاء لدى قطاعات واسعة من اللاجئين السوريين في تركيا، على الرغم من حدوث تحول سياسي جوهري في سورية.

المراجع

العربية

- سلطان، بركات وغسان كحلوت. "عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار المستضيفة: دروس وعبر من تجارب عالمية مماثلة"، سياسات عربية، المجلد 9 العدد 49 (آذار/مارس 2021).
- العبد الله، سمير. "النزوح والهجرة من جديد: التحديات التي تواجه السوريين المقيمين في تركيا

"الاستقرار غير المكتمل" التي يعيشها السوريون.

- تعزيز سياسات الاندماج الاقتصادي النظامي، من خلال توسيع فرص الوصول إلى سوق العمل الرسمي، وتقليل القيود الإدارية، والإسهام في تقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز مساهمة اللاجئين في الاقتصاد التركي.

- إدارة ملف العودة بشكل تدريجي وطوعي، عبر استناد سياسات العودة إلى معايير واضحة ضامنة للطوعية والسلامة والكرامة، مع تجنب الضغوط غير المباشرة التي قد تدفع نحو "عودة قسرية مقنعة". في هذا السياق، يمكن تجهيز نظام إداري يسمح للسوريين المقيمين في تركيا بزيارة سورية والعودة إلى تركيا عدة مرات، ريثما يجيزون شروط الانتقال النهائي إلى وطنهم بكامل إرادتهم.

في مستوى السياسات المتعلقة بسورية

- ربط العودة بإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن تحقيق عودة دائمة، من دون توفير بيئة اقتصادية قادرة على استيعاب العائدين، ما يتطلب استثمارات واسعة في إعادة الإعمار والبنية التحتية.
- توفير ضمانات قانونية وأمنية للعائدين: ويشمل ذلك حماية حقوق الملكية والإعادة للوظائف وغيرها، بما يعزز ترجيح اللاجئين لخيار العودة.

في مستوى المجتمع الدولي

- تعزيز الدعم للدول المضيفة، أي زيادة الدعم المالي والتنموي لتركيا، ومساعدتها في إدارة ملف اللجوء، بطريقة أكثر استدامة.
- دعم حلول متعددة المسارات، بدلاً من التركيز

(25/06/2026).

- Ager and A. Strang, "Understanding integration: A conceptual framework," *Journal of refugee studies*, vol. 21 no. 2 (June 2008).
- De Haas, H. S. Castles and M. J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (London: Bloomsbury Publishing, 2019), pp. 287-290.
- Bakewell, O. "Some reflections on structure and agency in migration theory," *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 36 no. 10 (August 2010).
- ----- "Relaunching migration systems," *Migration Studies*, vol. 2 no. 3 (2014).
- "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (4/4/2013 no. 6458)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ.
- "GEÇİCİ KORUMA YÖNETMELİĞİ (22/10/2014 no. 29153)," T.C. CUMHURBAŞKANLIĞI-MEVZUAT BİLGİ SİSTEMİ.

ملحق

استطلاع للرأي حول عودة السوريين المقيمين في تركيا إلى وطنهم بعد سقوط نظام الأسد

توجهات السوريين المقيمين في تركيا بشأن العودة إلى سورية بعد سقوط نظام الأسد، وتحديد العوامل المؤثرة على قراراتهم

القسم الأول: بيانات ديموغرافية وشخصية

بعد الزلزال". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا) (19 أيلول/ سبتمبر 2023).

- مرزوق، نبيل. "المساهمة الاقتصادية للاجئين السوريين في الاقتصاد التركي". المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة (حرمون سابقًا) (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2023).

الأجنبية

- Kirişci, K. "Syrian Refugees and Turkey's Challenges: Going Beyond Hospitality," **Brookings** (12/05/2014).
- İçduygu, A. and E. G. Aras, "Turkey's Response to Syrian Refugees: The State of the Art of the Temporary Protection Policy," **Istanbul Policy Center** (2016).
- Erdoğan, Murat. *Suriyeliler Barometresi: Suriyelilerle Uyum İçinde Yaşamın Çerçevesi* (Ankara: Orion Kitabevi, 2020).
- Lehmann, C. "Refugees and Employment Integration in Turkey," **Institute of Labor Economics** (IZA) (2018).
- Kaya and Murat Erdoğan, *The Integration of Syrian Refugees in Turkey: The Role of Community and Social Cohesion* (Istanbul: İstanbul Bilgi University, 2019).
- Orhan, Oytun and Oğuzhan Çınar, *Syrian Refugees in Turkey: Local Integration and Future Prospects* (Ankara: ORSAM Report, 2022).
- "GEÇİCİ KORUMA," **T.C. İçişleri Bakanlığı Göç daresi Başkanlığı**

1. الولاية التي تقيم بها
2. نوع الإقامة
 - حماية مؤقتة (كملك)
 - إقامة عمل
 - إقامة سياحية
 - جنسية
 - بلا أوراق
 - أخرى
3. الجنس
 - ذكر
 - أنثى
4. العمر
 - 24-18
 - 40-25
 - 64-40
 - 65 وما فوق
5. الحالة الاجتماعية
 - غير ذلك
 - أعزب/عزباء
 - متزوج/متزوجة
 - أرمل/أرملة
 - مطلق/مطلقة
6. كم مضى على إقامتك في تركيا؟
 - أقل من 3 سنوات
 - بين 3 - 5 سنوات
 - بين 5-10 سنوات
 - أكثر من 10 سنوات
 - عدد الأشخاص الذين تعيلهم
 - 7.
 - 2-1
 - 5-3
 - 5 وما فوق
 - لا أحد
 - 8.
 - دراسات عليا (ماجستير- دكتوراه)
 - إجازة جامعية (معهد- جامعة)
 - شهادة ثانوية
 - شهادة إعدادية
 - غير ذلك
 - 9.
 - ما مجال العمل؟
 - مهنة حرة
 - موظف/عامل قطاع خاص
 - موظف/عامل قطاع حكومي
 - مستثمر/مشروع خاص
7.
 - بلا عمل
 - طالب
 - غير ذلك
 - دورية الأجر
 - أجر يومي
 - أجر أسبوعية
 - أجر شهري
 - أجر موسمي
 - أجر متقطع
 - أجر سنوي
 - غير ذلك
 - متوسط الدخل الشهري
 - أقل من 20.000 ليرة تركية
 - بين 20-30 ألف ليرة تركية
 - بين 30-40 ألف ليرة تركية
 - بين 40-50 ألف ليرة تركية
 - أكثر من 50 ألف ليرة تركية
 - نوع السكن
 - شقة سكنية
 - بيت مستقل
8.
 - 10.
 - 11.

- سكن شبابي/ مشترك - أرض - جيدة جدًا
- مكان العمل - بيت - جيدة
- مركز إيواء/ مخيم - سيارة - متوسطة (بين بين)
- غير ذلك - مشروع - سيئة
12. السكن - غير ذلك - لا يوجد أي علاقة
- ملك خاص - لا أملك شيء 4. هل تعرضت لتمييز أو خطاب كراهية بسبب هويتك السورية
- إيجار - القسم الثاني
- استضافة - الوضع في تركيا وتأثيره في قرار العودة - نعم، كثيرًا
- سكن خيري 1. كيف تصف أوضاعك المعيشية في تركيا - نعم، أحيانًا
- غير ذلك - ممتازة - نادرًا
13. مستوى إجادة اللغة التركية - جيدة - لم أتعرض أبدًا
- ضعيف - متوسطة - هل تفكر في زيارة سورية لاستطلاع الأوضاع وتقييمها 5.
- مبتدئ - ضعيفة - نعم
- متوسط - سيئة جدًا - لا
- جيد 2. ما مدى شعورك بالاندماج في المجتمع التركي - ربما
- جيد جدًا 6. ما العوامل المرتبطة بالوضع في تركيا وقد تدفعك للعودة إلى سورية (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
14. مكان الإقامة الأصلي في سورية - مندمج تمامًا -
- مندمج إلى حدٍ ما -
15. هل لديك أحد من أفراد أسرتك مقيم في سورية - ضعيف الاندماج - عدم كفاية الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة
- نعم/ لا - غير مندمج البتة
16. هل لديك أملاك في سورية 3. علاقاتك بالمجتمع التركي والجوار ومحيط العمل - أوضاع السكن - أوضاع العمل

- القيود والإجراءات القانونية
- توفير الأمان والخدمات الأساسية
- خطاب الكراهية والعنصرية تجاه السوريين
- وفرة فرص العمل في سورية
- صعوبة الاندماج
- العودة إلى بيتي وعملي وأهلي
- الخوف من تقلبات السياسة التركية تجاه اللاجئين
- المساهمة في بناء الوطن
- الاستثمار في سورية
- لا أشعر بأي دافع للعودة حاليًا
- القلق من المستقبل في الغربية
- أخرى (يرجى التوضيح)
- أخرى
- 7. ما العوامل التي قد تدفعك للبقاء في تركيا؟
(يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- 2. ما المخاوف المرتبطة بالوضع في سورية
والتي قد تمنعك من العودة؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- توفير العمل
- قطعت أشواطًا كبيرة في الاندماج بالمجتمع التركي
- الأمن في الحصول على الجنسية التركية
- سيادة القانون
- توافر الخدمات (تعليم، صحة، مواصلات... إلخ)
- عودت على الحياة في تركيا ولي فيها معارف وأصدقاء
- عوامل أخرى
- القسم الثالث
- الوضع في سورية وتأثيره في قرار العودة
- 1. ما الأسباب التي قد تدفعك إلى العودة النهائية إلى سورية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- انتهاء القمع الأمني وعودة الاستقرار
- عدم امتلاك منزل
- العقوبات التي مازالت مفروضة على سورية
- عدم قناعاتي بالسلطة الحاكمة
- سوء الخدمات (كهرباء، ماء، تعليم، صحة... إلخ)
- عدم وجود سيادة قانون
- أخشى على مستقبل أبنائي

- أخرى
2. أرغب في العودة إلى سورية، لكن ليس الآن
3. ما الشروط التي يجب أن تتوفر لتفكر بالعودة إلى سورية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
- انتقال سياسي حقيقي
- تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
- تحقيق الأمن والاستقرار العام في سورية كلها
- خدمات صحية وتعليمية
- تحسين البنية التحتية (ماء، كهرباء، طرق ... إلخ)
- توافر فرص العمل والدخل المقبول
- بداية إعادة الإعمار
- عودة الخدمات التعليمية والصحية بشكل مقبول
- عودة الأقارب أو العائلة إلى سورية
- تمكين العودة الآمنة والمنظمة بدعم دولي
- استعادة الممتلكات الخاصة أو تعويض المتضررين
- تفعيل الحياة السياسية والحريات العامة
- لا أفكر في العودة في ظل أي ظرف حاليًا
- أخرى
- القسم الرابع
- عبارات القياس (مقياس ليكرت الخماسي Point 5 Likert Scale)
- موافق بشدة/ موافق/ محايد/ غير موافق/ غير موافق بشدة
1. أستعد للعودة إلى سورية قريبًا